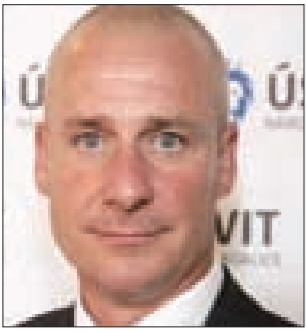


إلغاء تأشيرات دخول الأتراك إلى أوروبا سيهدد أمنها ويفتح أبوابها أمام «داعش»



الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا أخذ الحيز الأهم في حوارات القوات الفضائية وكالات الأنباء، وسط شكوك واختلاف في وجهات النظر بين دول أوروبا وحيل فعالية هذا الاتفاق في وقف النزوح إلى أوروبا في ظل الابتزاز التركي للحصول على أموال مقابل ضبط حدودها، وبالتالي لم يُبعد ذلك خطر الإرهاب على أوروبا خصوصاً مع الحديث عن إلغاء تأشيرات دخول الأتراك إلى أوروبا. وفي تصريح له، أعلن وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل غارسيا مارغايو أن الاتفاق الموقع في آذار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لوقف تدفق المهاجرين «غير متقن»، مع أن بلاده وقعت عليه، وأكد رئيس حزب الفجر النائب في البرلمان التشيكي ميروسلاف ليدينسكي، أن النظام التركي يتاجر وبشكل علني مع تنظيم «داعش» الإرهابي، ولذلك فإن محاولة المفوضية الأوروبية في بروكسل فرض إلغاء تأشيرات الدخول للأتراك إلى دول الاتحاد أمر يستوجب بدء نقاش بشكل عام حول استمرارية وجود تشيكيا في اتحاد يضم دولة تدعم الإرهاب، وحذر من أن إلغاء التأشيرات للأتراك سيفتح الأبواب أمام إرهابيي «داعش» إلى أوروبا. ورأى عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان المصري، اللواء حمدي بخت، أنه من قراءة الخريطة الاستراتيجية، إسبانيا تقع في حوض البحر المتوسط، المنطقة الأكثر تعرضاً للإرهاب نتيجة منطقتي الساحل والصحراء.



ليدينسكي لـ «أوراق برلمانية»: النظام التركي يتاجر علنياً مع تنظيم «داعش»

أكد رئيس حزب الفجر النائب في البرلمان التشيكي ميروسلاف ليدينسكي، أن النظام التركي يتاجر وبشكل علني مع تنظيم «داعش» الإرهابي، ولذلك فإن محاولة المفوضية الأوروبية في بروكسل فرض إلغاء تأشيرات الدخول للأتراك إلى دول الاتحاد أمر يستوجب بدء النقاش بشكل عام حول استمرارية وجود تشيكيا في اتحاد يضم دولة تدعم الإرهاب. وأضاف ليدينسكي أن حزبه يعارض وبفؤة إلغاء التأشيرات للأتراك، ويعتبر هذه المسألة محفوفة بالمخاطر على أمن أوروبا لأنها ستعبر علنياً بمثابة فتح الأبواب أمام إرهابيي «داعش» أيضاً.



بخت لـ «سبوتنيك»: موقع إسبانيا الجغرافي يجعلها المنطقة الأكثر تعرضاً للإرهاب

رأى عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان المصري، اللواء حمدي بخت، أنه «من قراءة الخريطة الاستراتيجية نرى أن إسبانيا تقع في حوض البحر المتوسط، المنطقة الأكثر تعرضاً للإرهاب نتيجة منطقتي الساحل والصحراء، التي فيها تنظيمات وخطايا إرهابية تؤثر مباشرة على منطقة حوض البحر المتوسط، خاصة دول الساحل الشمالي». وأضاف اللواء بخت، أن «دول الساحل الشمالي الخمس كانت مراقبة لمؤتمر الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب، الذي أقيم في مصر، ومن ضمنهم إسبانيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا وقبرص. وهذه المراقبة تأتي في إطار خوفهم من الهجرة غير الشرعية المدسوس فيها عناصر إرهابية متصلة بالتنظيمات الإرهابية في جنوب أوروبا». كما أوضح البرلمان المصري، أن «التعاون المصري الإسباني يكون تعاون معلوماتي واستخباراتي، أيضاً تعاون تنسيق في إجراءات تأمين حوض البحر المتوسط، كل هذا بجانب التعاون في تكنولوجيا الكشف ومعدات مكافحة الإرهاب، فأوجه التعاون كثيرة ومتعددة».



غارسيا لـ «كوبي»: الاتفاق الأوروبي التركي حول الهجرة «غير متقن»

أعلن وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل غارسيا مارغايو أن الاتفاق الموقع في آذار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لوقف تدفق المهاجرين «غير متقن»، مع أن بلاده وقعت عليه. وصرح الوزير، أن «الاتفاق الذي وقعناه مع تركيا غير متقن». وشهد الوزير المعروف بصراحته على «أنه جيد في ما يتعلق بمساعدة تركيا لنا لوقف القوم الكثيف (اللاجئين) بحرا، لأنهم كانوا يجازفون بحياتهم قبال، وكانت العصابات تستغل مأساتهم». وتابع: «لكنه غير متقن، ويترك الحل في أيدي دولة ثالثة». واعتبر غارسيا مارغايو أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لاستقبال اللاجئين غير كافية، بينما تتعرض بلاده للانتقاد لأنها لم تستقبل سوى عدد محدود منهم. وصرح الوزير «علينا أن نقر جميعاً أن جهود الاتحاد الأوروبي لا تزال غير كافية»، وأشار إلى أن «لبنان، حيث العائلات أدنى بخمس مرات من الاتحاد الأوروبي على الصعيد الفردي، استقبل لاجئين سوريين باتوا يشكلون 25% من سكانه». وتابع أن المشكلة الأساسية تكمن في عمليات التعرف إلى هوية اللاجئين وتسجيلهم، التي لم تكن تتم بشكل جيد في بلد الدخول الأول إلى الاتحاد الأوروبي، خصوصا اليونان. وقال غارسيا مارغايو «مراكز الاستقبال، حيث يفترض أن تتم عملية تحديد الهوية، غير فعالة». غير فعالة». وأضاف: «اليونان ليس لديها الموظفون لحل كل هذه المشاكل، بينما تنتظر سائر الدول أن يقولوا لنا العملية بدأت عليكم استقبال لاجئين».



مقدمات نشرات الأخبار المسائية في التلفزيونات اللبنانية

«ال بي سي»

برؤية ترسم الانتخابات البلدية خط سير الانتخابات النيابية المفترض حصولها في صيف العام 2017. أدركت الطليقة السياسية أن الاقتراع أت، وما كان ترأس الرئيس نبيه بري لجلسة اللجان المشتركة الاثنين لإبمباية انطلاق صفاة هذه الانتخابات التي يترك الجميع مشكلتها الأساسية، قانون الانتخاب ورئاسة الجمهورية. إلى حينه، وفيما يتربع قانون الستين ملكاً على سائر القوانين، سيدرس المعنويون أرقام كل جولة من جولات المبارزات السياسية المغطاة تحت تسمية الإنماء، وسيقرّ الجميع نتائج معركة جبل لبنان حيث يخوض تحالف التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية معارك مشتركة للمرة الأولى منذ عقود محاولاً في الوقت نفسه تحديد حجم الخسائر في المعارك حيث يتواجه الحليفان الجديدان. أيام قليلة تفصلنا عن المعركة، حيث تشهد بعض القرى خلطات انتخابية غريبة وانقسامات سياسية حادة حملت برجا وسن الفيل وجونية لقب أم المعارك.

«ال جديد»

تضرب الحيوية في جبل لبنان من أعاليه إلى سفوحه، ستة أفضية تستعد لأحد المنافسات البلدية التي ضخت الروح في البلد المقعد وشغلته بحروب خلوة وفتحت صنابير أشواق إليها اللبنانيون. المعارك على وسع الجبل، وفي بلداته وحراره، وحي على الاقتراع الذي يُفرز حكماً رديفاً وقوى نافست الحكم وأصبحت على مشارف أرقامه، وفي تاريخها لم تتخذ البلديات هذا الصراع ولا هذا التنافس الذي أصبح بديلاً من الحراك الشعبي. ولأنه كذلك فإن كل ما فيات الحكم وأحزابه ومكوناته سوف تشعُر بتهديد الوجود وهذا مبرر قيامه الأحزاب وتحالفاتها لمنع أي تغيير، فالأحزاب المتمثلة للسلطة تخوض حرب الدفاع عن مكوناتها فتقف في وجه التغيير الإنمائي، سواء بالتوافق وتعميم نهج النزكية أو بالاتحاد فيما بينها لمنع أي تسلل من المجتمع المدني أو الشخصيات المحايدة، وهذا ما شهدته مجريات معركة العاصمة والباق حيث تكسدت الأصوات المقلقة من «بيروت مدنيتي» إلى «بعلبك مدنيتي» فقب الياس وصولاً إلى الكتلة الشعبية وتمرد سيدتها ميريام سكاف على ثلاثة أحزاب. لقد نُحجت شياطين الحكم في ضرب الحراك الشعبي لحظة فرز النقابات، لكنها وعند فرز الصناديق وجدت نفسها في خطر أشد فتكاً بها، وهنا بات على كل القوى ذات الأرقام الصعبة أن تعيد تدوير وجودها لتصبح سلطة رديفة وتتسكّل انتفاضة على المحتلين السياسيين، وتسأل عن إخفاء الموازنة منذ أحد عشر عاماً، عن أحد عشر ملياراً نسيها فؤاد السنيورة من دون قيد ولا شرط، عن قانون انتخاب مفقود، عن انتخابات نيابية يدنو أجلها وعن مئة وثمانية وعشرين نائباً ناقصاً واحداً أصبحوا اليوم برتبة النواب الباطلين وبشهادة قانونية من المجلس الدستوري، وحتى «ما يببينا الرئيس نبيه بري من كيس المجلس الدستوري» فإن ما أدلى به اليوم (أمس) جول تقصير المهل ورفض التمديد بأي شكل من الأشكال هو تأكيد المؤكد. تصريحه في مكانه، وخبر بري عاجله، فليستند إلى الدستوري وعلن أن مجموعته النيابية أصبحت اليوم بأداة منحلّة، ووجب الدعوة إلى الانتخاب الغوري وأبنا يكن القانون.

«أوت في»

منذ اجتماع اللجان النيابية المشتركة يوم الاثنين الماضي، بدأ أن في فم الرئيس نبيه بري كلاماً ما النواب الذين يعرفونه ويلتفتون إشاراته، أدركوا أن في جعبته شيئاً ما. اليوم (أمس)، أعلنها: مبادرة غير مسبوقة بالنسبة إليه، كما بالنسبة إلى الوضع السياسي والمزق الرئاسي برمته: تعالوا إلى قانون جديد للانتخابات النيابية، بعدها نذهب إلى انتخابات تشريعية، شرط التعهد خطوة كبيرة.. مبادرة جديدة يمكن أن تحرك مستنقع المازق الراهن. معلومات الاتي في أن مبادرة بري لم تقاها قلة قليلة من الأقطاب، فهو كان قد جسّ نبضهم حيالها. أما الدوافع بالنسبة إليه، فتقتصر على أن لبنان لم يعد يحتمل، وأن الوضع قد يذهب إلى تدهور يلامس الانهيار في غضون وقت ليس بطويل... يبقى توقيت مبادرة بري، وهو بأهمية مضمونها، إذ جاءت الفكرة والخطوة بين انطلاق الانتخابات البلدية بما يطمئن إلى أن آية انتخابات ممكنة بلا حجج تمديد ولا ذرائع تجميد، وبين انتظار الضيوف الفرنسيين والأوروبيين وغيرهم ممن يحاول طليخ رئيس لنا خارج لبنان، هل تنجح مبادرة بري؟ هل تصل إلى حل، أو توصل إلى لجنة الاستحقاق ورئاسته؟ الأكد، أنه بين بلدية بيروت الممتازة، وبين انتخابات جويته التي ما مهن من هدير البحر... تستحق مبادرة بري كل عناية واهتمام.

«أم تي في»

يبدو أن مجريات معركة بيروت وزحلة البلديتين ستسيران الكثير من الحبر والكلام، وكله من صنف العتب والوعيد والردود والمضادة. هذه هي الحال بين تيار المستقبل ومكونات الرابع عشر من آذار المسيحية، وما يسهل توقعه أن ساحات الانتقام وتقليم الأظافر ستكون في ما تبقى من مراحل الانتخابات البلدية في القريب. وفي الانتخابات النيابية في مدى قد يقصر أو يطول، لكن الاستحقاق حاصل لا محالة بحسب ما يؤكّد الرئيس نبيه بري.

«أن بي أن»

فتحت الانتخابات البلدية والاختيارية الطريق أمام الانتخابات النيابية، لكن المشكلة بالقانون فهل يتمّ التوصل إلى توافق؟ الرئيس نبيه بري جزم أن لا تمديد آخر لولاية المجلس الحالي مهما حصل، ما يعني أن البلاد أمام خيارين: إما إنتاج قانون انتخاب عصري عادل وفق النسبية، وإما إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين. مشهد الانتخابات البلدية في بيروت يشكل حافزاً إضافياً لاعتماد النسبية في النيابية لضمان تمثيل الناس فلا يجوز أن يُغيب أحد، فالمواطنون ملوا وهم يشهدون على تراكم الفضائح من ملف النقابات إلى ملف الإنترنت غير الشرعي، وكل ملفات الفساد وما بينها من صفقة الرملة البيضاء في أيامنا السوداء. سوداوية المشهد الإقليمي تزداد كما بدأ في العراق اليوم (أمس) بسلسلة من التفجيرات ضربت بغداد وأوقعت أكثر من 200 شهيد وجريح، هذه التفجيرات تأتي رداً على هزائم «داعش» في الأنبار بعد تقدم الجيش والحشد الشعبي في مناطق استراتيجية مهمة. سوريا، عين على الميدان وعين على جنيف، فماذا يحمل الأسبوع المقبل؟ وهل تساهم الهدنة بمشاريع الحل أم هي مرحلة تحضيرية لحسم عسكري في حلب والغوطة الشرقية؟